الأنباء
الاحد 4 مايو 2014

سنزداد إصراراً على مواصلة مشوار الإنجاز وتحقيق ما ينشده الشعب تحقيقا لتطلعات صاحب السمو

اللغيصم: نرفض محاولات الإساءة إلى مجلس الأمة

رفض النائب سلطان اللغيصم «محاولات الإساءة لمجلس الأمة وللنواب الذين جاءوا انعكاسا لإرادة الشعب الكويتي الذي اختارهم في انتخابات حرة ونزيهة أقيمت في يوم رمضاني قائظ»، معتبرا هذه الإساءات موجهة لخيارات الناس وإراداتهم.

ورأى اللغصيم ان «هناك محاولات وأدوار مشبوهة ومريبة تحاول إدخال المجلس والحكومة في أزمة سياسية مفتعلة تحقيقا لأجندات تخدم أطرافا تحاول العودة إلى المشهد السياسي بأي ثمن حتى لو كان هذا الثمن على حساب مصلحة الكويت وأمنها واستقرارها وهي المحاولات التي سنقف بوجهها منعا لإدخال البلد في نفق مظلم انطلاقا من مسؤولياتنا التاريخية في هذه الفترة كممثلين للشعب».

وقال اللغيصم ان «الناس الذين انتخبوا النواب كانوا يريدون تحقيق الاستقرار السياسي في البلد بعد موجات مضطربة مرت بها البلاد خلال السنوات الأخيرة فكانت هذه النتائج انعكاسا حقيقيا لما يتطلع إليه أبناء الكويت فجاء المجلس بنوابه حاملين مسؤولية العمل وتحقيق الإنجازات وتجاوز العقبات والعراقيل فبدأت مسيرة العمل والإنجاز والتصدي لقضايا مصيرية مثل القضية الإسكانية التي بدأت تأخذ طريقا عمليا نحو المعالجة والحلحلة وتحريك عجلة العمل والتنفيذ من خلال ما أعلن حتى الآن من مشاريع إسكانية كبرى سترى النور خلال المرحلة المقبلة ثم استمر الجهد النيابي متواصلا عبر عمل اللجان لإنجاز الكثير من القوانين التي ينتظرها الشعب وستتحقق بإذن الله قريبا».

سلطان اللغيصم

هنالك من يحاول إدخال المجلس والحكومة في أزمة سياسية

وبين اللغيصم ان «محاولات الانتقاص من المجلس والإساءة له كانت مرسومة بأهداف واضحة وهي حل هذا المجلس والعودة مجددا إلى الأزمات السياسية فكانت وصلة الهجوم الأولى على خلفية الاتفاقية الأمنية وبعض القضايا الأخرى، ومن ثم محاولة إدخال المجلس كطرف في هذه القضايا وفتح باب الهجوم والإساءة لممثلي الأمة بلا أسباب مقنعة لمجرد خلق حالة عامة وإيهام الناس بأن مجلس الأمة بنوابه طرفا شريكا في هذه القضايا بشكل يخالف المنطق والحقيقة وصولا إلى استقالة بعض النواب ومحاولة الضغط على عدد آخر من النواب لتقديم استقالاتهم تحت تأثير هذه الهجمة الشرسة من قبل من يديرون دفة هذا الصراع».

وقال اللغيصم «ليعلم الجميع أن النائب الذي يؤمن بخيارات الناس ويحترم إرادتهم ليس له الحق في أن يقدم استقالته من دون أن يعود إلى أبناء الشعب الذين أوصلوه من باب الاحترام والتقدير لهذه الإرادة الشعبية وبالتالي أي مطالبة بالاستقالة لأي نائب مرفوضة وغير مقبولة أبدا إذا جاءت من أطراف وجماعات شريكة في هذا الصراع السياسي وتبقى الكلمة أولا وأخيرا هي كلمة الشعب ولا أحد سواه».

وأضاف اللغيصم «أمام هذه الإرادة النيابية والرغبة الحقيقية لتحقيق الإنجازات رصد الجميع محاولات الإساءة وتشويه المجلس في حملة شاركت فيها أطراف من داخل وخارج المجلس ممن لا يريدون لهذا المجلس أن يكمل مسيرة العمل والعطاء فكانت الاستجوابات تتوالى بشكل أثار الريبة والشك بما لا يدع مجالا للشك بأن هناك أيادي خفية تتلاعب بالبعض ممن ارتضى أن يكون أداة ينفذ أجندة الغير وبشكل مقيت وفج مثلما حدث بتقديم استجوابات مكررة بموادها ومحاورها وقضاياها، بل ان بعض الاستجوابات أصر مقدموها أن تكون غير دستورية لتخلق لهم الأعذار نحو التصعيد والتأزيم في حال اتخذ المجلس قرارا مستحقا برفض محاولات التلاعب بالأدوات الدستورية وإفراغها من إطارها الدستوري»، مشيرا إلى أن هناك سوابق بشطب الاستجوابات ومنها ما حدث في مجلس 1982، حيث شطب استجواب وبموافقة رموز المعارضة آنذاك.

وتابع اللغيصم «لم يعد الحديث عن الخلافات والصراعات التي تدور بين بعض أبناء الأسرة أمرا خفيا، بل أصبح أمرا مكشوفا وواضح للجميع، ما خلق حالة من الاستياء والاستنكار من كل أطياف الشعب الكويتي، ولكن ما يدعو للأسف والحزن أيضا هو قبول البعض بأن يكونوا أدوات في هذا الصراع كما لو انهم قبلوا على أنفسهم أن يكونوا وقودا لهذه المعارك من دون أي اعتبار لمصلحة البلد، حتى لو كان الثمن تدمير ثقة الشعب بمؤسسات الدولة وسلطاتها، حيث أراد هؤلاء الذين قبلوا هذا الدور ان يكونوا شركاء في مؤامرة كبرى على الوطن ومصالحه ومصالح المواطنين الذين لا شك انهم في حال انزعاج واستياء من هذا الوضع الخطير».

وقال اللغيصم «إن استمرار هذا الصراع الذي مثلما له أدوات داخل المجلس له أيضا أدوات خارجه ممن شاركوا في توسيع نطاقه ليطول هذه المرة وعلى نحو مقلق السلطة القضائية التي هي الركن الأساسي الذي تقوم عليه الدولة باعتباره الحصن الحصين والشامخ الذي لا يمكن بأي شكل من الأشكال قبول أي إساءة له والانتقاص من مكانته».

وختم اللغيصم تصريحه قائلا: «أمام هذا الوضع والصراع والضجيج الذي يريده البعض يبقى التفاؤل عنوانا لتحركاتنا خلال المرحلة المقبلة بل سنزداد إصرارا على مواصلة مشوار الإنجاز وتحقيق ما ينشده الشعب الكويتي تحقيقا لتطلعات صاحب السمو الأمير في نطقه السامي ودعوة سموه المجلس والحكومة ليحققوا ما يصبو إليه أبناء الكويت من رفعة وتقدم وازدهار لينعموا بخير بلادهم تحت راية صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد، وحفظ الله الكويت من كل مكروه».

الصالح: ربط القادسية بطريق المغرب السريع

خليل الصالح

قدم النائب خليل الصالح اقتراحا برغبة جاء فيه: نظرا للمعاناة التي يعانيها سكان منطقة القادسية بالدخول للمنطقة عبر طريق المغرب السريع والازدحام المروري لقلة المداخل، ولسهولة دخول سكان المنطقة إليها وتقليل الضغط على باقي المداخل، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: استحداث وصلة تربط شارع 104 داخل المنطقة بشارع المغرب السريع أو لأي وصلة أخرى تربط طريق المغرب السريع بمنطقة القادسية.

الحويلة: إنشاء مستشفى خاص لأمراض السرطان وفق المعايير العالمية

قدم النائب د.محمد الحويلة اقتراحا برغبة جاء فيه ان من اهم الاولويات لدى المواطن هو توفير الرعاية الصحية له ولأسرته، كما نص على ذلك الدستور الكويتي في المادة 15 ان تعتني الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة، وتعتبر الأمراض السرطانية من أخطر الأمراض التي تواجه الإنسان وهذا المرض أصبح منتشرا بكثرة في الكويت وارتفع عدد المصابين بهذا المرض في الآونة الأخيرة وبات يثير القلق وأصبح يستدعي تضافر جهود الجميع للحد من انتشاره بهذا الشكل الخطير، كما يعتبر الكشف المبكر عنه من أهم العوامل التي تضاعف من فرص المعافاة من بعض أنواعه فالعلاج بالمراحل الأولى يقلل من معاناة المريض ومن التحديات النفسية والاجتماعية التي يواجهها ويتطلب مدة علاجية أقل ولا يتطلب البقاء بالمستشفى لمدد طويلة ويقلل كذلك من كلفة العلاج على الدولة.

كما أن العديد من الدول المتقدمة تولي برامج الكشف المبكر عن مرض السرطان اهتماما كبيرا وترصد له الميزانيات وتوفر له المرافق لقناعتها بأن الكشف المبكر عن مرض السرطان من الاسلحة الفعالة في مقاومة هذا المرض فالعديد من الدول المتقدمة قامت بإنشاء مراكز متكاملة للكشف المبكر عن السرطان مجهزة بالمعدات الطبية اللازمة ومنتشرة بين التجمعات السكانية بحيث يسهل الوصول اليها ومراجعتها لإجراء الفحوصات الدورية (Screening) المطلوبة للجنسين ولكل فئة سنية، كما أن وجود هذه المراكز في المجمعات الطبية المنتشرة بالمناطق وليس المستشفيات يساعد المراجعين على التغلب على الحاجز النفسي المرتبط بمثل هذه الفحوصات مما يرفع من فرص الاستفادة من هذه المراكز ويمكن كذلك توظيف هذه المراكز لنشر الوعي بخصوص هذا المرض ووسائل الوقاية منه. ددلذا فانني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

(نص الاقتراح)

1 ـ إنشاء مستشفى خاص للأمراض السرطانية، يجهز ويصمم وفق أعلى المعايير العالمية في هذا المجال ويزود بأحدث الأجهزة والتقنيات العلاجية ويدعم بالخبراء والمختصين من ذوي الكفاءة العالية للتعامل مع هذه الأمراض.

2 ـ استحداث مراكز متكاملة للكشف المبكر عن مرض السرطان في المجمعات الطبية المنتشرة في مناطق الكويت، بحيث لا يقل عدد المراكز عن مركز واحد لكل محافظة (كمرحلة اولى) مع تزويد هذه المراكز بالطواقم الطبية المتخصصة وتجهيزها بالمعدات الطبية اللازمة لتمكينها من تأدية مهمتها بفاعلية وان تزاول عملها خلال فترتين صباحية ومسائية بالإضافة إلى توظيفها كمراكز لنشر الوعي بخصوص مرض السرطان والوقاية منه.

د.محمد الحويلة

بارك للمواطنين هذا الإنجاز بإقرار القانون بإجماع السلطتين

عسكر: قدمت اقتراح حماية المستهلك منذ مجلس 2009.. وعلى الحكومة سرعة إصدار لائحته التنفيذية

بارك النائب عسكر العنزي للمواطنين الانجاز الذي حققه مجلس الامة بموافقته بالإجماع على قانون حماية المستهلك في المداولة الثانية وإحالته الى الحكومة، مؤكدا ضرورة إسراع الحكومة في اصدار لائحته التنفيذية ليدخل حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن.

وقال عسكر في تصريح صحافي: إنني تشرفت بانني من اوائل من تقدم باقتراح انشاء اللجنة الوطنية لحماية المستهلك منذ عضويتي بمجلس 2009 ثم في المجلس المبطل الثاني ثم في المجلس الحالي حتى تم إقرار القانون بصورة نهائية، لافتا الى ان القانون سينتج عنه وجود كيان مؤسسي لحماية المستهلك من جشع بعض التجار ومن الغش التجاري والأغذية الفاسدة ومن جنون الأسعار.

وأعرب عسكر عن شكره وتقديره لاعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية لتعاونهم في اقرار هذا القانون المستحق القانون بالمداولتين الاولى والثانية بالاجماع وهو ما يؤكد حرص المجلس والحكومة على حماية المستهلكين من المواطنين والمقيمين وتلمسهم معاناة سكان الكويت من جنون الاسعار والسلع الفاسدة وهو ما استلزم وجود قانون يحمي المستهلك ويلاحق الفاسدين في مجال تجارة السلع.

عسكر العنزي

وشكر عسكر رئيس واعضاء لجنة الشؤون المالية والاقتصادية وكذلك رئيس واعضاء اللجنة التشريعية لإقرارهم القانون وصياغته ليكون دستوريا وإحالته للمجلس حتى تم التصويت عليه وإقراره.

وتمنى عسكر على الحكومة الالتزام بمواد القانون وسرعة نشره في الجريدة الرسمية وعدم التأخر في إصدار اللائحة التنفيذية ليمكن تطبيقه سريعا ويشعر المواطن بقيمة هذا الانجاز الذي حققه المجلس الحالي بإصداره قانون حماية المستهلك.

واشار عسكر الى ان المادة التاسعة من القانون نصت على ان للمستهلك الحق في ضمان صحته وسلامته عند تزويده بأي سلعة أو خدمة وعدم إلحاق الضرر به عند استعماله للسلعة أو تمتعه بالخدمة وضمان جودة السلع والخدمات وصلاحية السلع للاستخدام في الغرض الذي أعدت من أجله. وأقرت المادة حق المستهلك في الحصول على المعلومات والبيانات الصحيحة عن المنتجات التي يشتريها أو يستخدمها أو تقدم إليه والحق في التسوية العادلة للمطالبة المشروعة بما في ذلك التعويض عن التضليل أو السلع الرديئة أو الخدمات غير المرضية أو أي ممارسات تضر بالمستهلك.

واضاف عسكر ان القانون يتضمن تشكيل لجنة دائمة بوزارة التجارة تسمى (اللجنة الوطنية لحماية المستهلك) تعنى بحماية المستهلك وصون مصالحه ويرأسها الوزير المختص وله أن يفوض احد وكلاء الوزارة المساعدين وتضم اللجنة في عضويتها ممثلين عن الادارة المختصة بوزارة التجارة والصناعة ووزارتي الصحة والاعلام والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية وممثلا عن ادارة الفتوى والتشريع وعن الاتحاد النوعي لجمعيات حماية المستهلك والهيئة العامة لشؤون البيئة والهيئة العامة للصناعة (المواصفات والمقاييس) وممثلا عن اتحاد الجمعيات التعاونية يختاره الوزير المختص بناء على ترشيح مجالس اداراتها وممثلا عن بلدية الكويت والادارة العامة للجمارك وغرفة التجارة والصناعة.

العمر استقبل رئيس القسم السياسي في السفارة البريطانية

جمال العمر

استقبل رئيس لجنة حماية الاموال العامة النائب جمال العمر في مكتبه مؤخرا رئيس القسم السياسي في السفارة البريطانية توم شيبارد. وجرى خلال اللقاء استعراض جهود الكويت في محاربة الفساد والتشريعات الصادرة عن مجلس الامة والتي تتصدى لاوجه الفساد المختلفة، كما تم التأكيد على ضرورة تلافي كل الشوائب والسلبيات التي وضعت الكويت في مرتبة متأخرة بمؤشر مدركات الفساد.

شدد على أهمية وضع خطط إستراتيجية لمقاومة الجريمة

الحريجي يطالب وزارة الداخلية بتكثيف الدوريات في المناطق لحفظ الأمن

دعا مراقب مجلس الأمة النائب سعود الحريجي أجهزة وزارة الداخلية بمختلف أنواعها الى التكثيف من دورياتها ومراقبتها لكل مناطق الكويت وأن يكون وجودها مستمرا على الطرق العامة والداخلية ويوازي عدد سيارات الرادار المنتشرة فيها، وسرعة ضبط الخارجين على القانون والمطلوبين في قضايا القتل والسطو المسلح والسرقة، وذلك لحفظ الأمن وإعادة الاعتبار للقانون في المجتمع الكويتي، محذرا من أن التهاون في تطبيق القانون وعدم ملاحقة المجرمين والتأخر في ضبطهم يشجع الخارجين على القانون الطلقاء على ارتكاب المزيد من الجرائم فمن أمن العقوبة أساء الأدب.

وقال الحريجي في تصريح صحافي: ان البلاد شهدت في الأيام الأخيرة حادثتي سطو مسلح في منطقة الجهراء بغرض السرقة، والغريب أن الحادثتين وقعتا في يومين متتاليين وفي منطقة واحدة، وهو ما يكشف عن تقصير في حفظ الأمن وعدم اهتمام بمراقبة الخارجين على القانون والمسجلين خطر وعدم ملاحقتهم وضبطهم مما شجعهم على ارتكاب تلك الجرائم المتتالية.

وأشار الحريجي الى أن الدراسات المختلفة حذرت من تزايد عدد الجرائم بالكويت وبلغت في المتوسط خلال السنوات الأخيرة من 15 الى 20 جريمة كل يوم وبينت الاحصائيات أن بعض أنواع الجرائم الجنائية في البلاد تضاعفت، مثل القتل العمد والسرقة بالإكراه والتهديد والسلب بالقوة والمشاجرات لأسباب مختلفة، فضلا عن جرائم الاعتداء على النفس بشتى الوسائل، مما يستلزم وقفة أمنية مشددة بجانب تكاتف جميع جهات الدولة الأمنية والإعلامية والثقافية والتعليمية لبحث الأسباب وسبل العلاج.

وأشار الحريجي الى أن ارتفاع الجرائم في البلاد بهذه الصورة يستلزم مزيدا من الإجراءات الأمنية، ووضع خطة متكاملة، بالتعاون بين الداخلية والجهات المختصة الأخرى، لبحث دوافع الجريمة وسبل الحد منها، مؤكدا ضرورة توفير الإمكانات اللازمة للقطاعات الأمنية لرفع كفاءتها وقدراتها واستعدادها للتعامل مع كل المواقف الأمنية الميدانية الطارئة، إضافة الى تطوير آليات تنفيذ الإجراءات الخاصة بتنسيق أداء فريق العمليات الميدانية وتكامله وارتباطه المباشر وغير المباشر مع وزارات الدولة وهيئاتها ومؤسساتها بقطاعيها الحكومي والخاص، وتجنب السلبيات ودعم الإيجابيات، وسد الاحتياجات البشرية والمادية والعمل على توفيرها بجودة عالية، واتباع إجراءات أمنية جدية لوأد الجرائم.

وأكد الحريجي ضرورة قيام وزارة الداخلية بوضع خطط إستراتيجية في مقاومة الجريمة والانحراف وتحقيق الأمن المجتمعي سواء كانت خططا طويلة المدى أو متوسطة أو قصيرة وقياس معدلات الجريمة والانحراف في المجتمع لتحديد أنماطها وأنواعها وربطها بالمتغيرات المجتمعية وصولا الى التشخيص الجيد للمشكلة.

وأشار الحريجي الى أن الشعور بالأمن والأمان يرتبط بتطبيق القانون ونزاهة الجهاز الأمني، والشروع في وضع قوانين جديدة في مجال مواجهة الجريمة والانحراف لتعطي نتائج أفضل بالإضافة الى سن قوانين جديدة فيما يخص الجرائم المستحدثة.

وشدد على أهمية التركيز على الأسرة في عملية التنشئة وتوعية الأسرة بأهمية التنشئة السليمة لأفرادها وتحقيق الأمن والاستقرار لدى الأبناء، لافتا الى ضرورة التركيز على دور المدرسة في عملية التربية السليمة، وعدم اقتصارها على الجوانب التعليمية، وتزويد المدارس بالمتخصصين والمرشدين ومراقبي السلوك وتعزيز العلاقة بين المدرسة والأسرة.

وأوضح الحريجي أن نتائج الدراسات العالمية توضح أن معظم مرتكبي الجرائم والانحرافات هم من فئة الشباب، وهذا يتطلب وضع برامج لمعالجة مشاكل الشباب وخصوصا معالجة قضية البطالة معالجة فعالة والتوعية السلوكية من خلال برامج هادفة وفتح مراكز وأندية شبابية رياضية وترفيهية موجهة لإبراز المواهب والقدرات.

سعود الحريجي

أكد أنه من غير المقبول أن تكون السلطة التنفيذية هي الخصم والحكم

عصام الدبوس: كان الأجدر بالمجلس إحالة استجواب رئيس الحكومة إلى المحكمة الدستورية

قال عضو مجلس الأمة السابق عصام الدبوس إن المشهد السياسي الحالي في البلاد مشهد عقيم وغير مثمر ولا يمكن تحقيق إنجازات سياسية حقيقية فيه لا من قبل عضو مجلس الأمة ولا من قبل عضو السلطة التنفيذية (الوزير).

وأضاف الدبوس أن ما شهدناه في مجلس الأمة أخيرا على خلفية شطب الاستجواب قد يكون أفقد العملية الديموقراطية برمتها المصداقية أمام المواطن الكويتي، موضحا أنه من غير المقبول أن تكون السلطة التنفيذية هي الخصم والحكم، كما أنه من غير المقبول على المستوى الشعبي أن يتخلى مجلس الأمة عن دوره الرقابي بمحض إرادته، وأن يلغي وجهات النظر المختلفة في الأداء التنفيذي في البلاد، مؤكدا أنه كان الأجدر بالمجلس أن يحيل الاستجواب الذي تعتقد الحكومة أنه غير دستوري إلى المحكمة الدستورية بدلا من أن يقدم على سابقة في العمل البرلماني وهي شطب الاستجواب بالتصويت داخل المجلس، مشددا على أن هذا الموقف هو موقف مبدئي بمعزل عن كون هذا الاستجواب مستحقا أو مفتعلا أو خاضعا لأجندات سياسية معينة أو كان ضمن عملية تصفية الحسابات.

عصام الدبوس

وأشار الدبوس إلى حقيقة ارتفاع وتيرة الضغط على منصب رئيس الحكومة باطراد مرجعا هذا الأمر إلى انكشاف الغطاء السياسي والشعبي عن هذا المنصب بعد فصله عن ولاية العهد ما جعله عرضة للنزاعات السياسية وتصفية الحسابات، مبينا أنه يمكن تعزيز هذا المنصب بالإرادة الشعبية عبر صيغة توافقية كما يحصل في منصب ولاية العهد في الدستور، خاصة أن منصب ولاية العهد أرفع سياسيا من منصب رئاسة الحكومة في الكويت، فهذا تحصين وتقوية للمنصب من أجل تسهيل العمل السياسي وليس أي شيء آخر.

ومن ناحية أخرى قال الدبوس إنه يجب أن يعي الجميع نوابا ووزراء أن الديموقراطية هي وعاء للجميع ننضح منه الإنجاز ولا نستخدمه للتعطيل بالالتفاف والمراوغة السياسية واستخدام أساليب الدهاء السياسي لأننا في البداية والنهاية موجودون كل ضمن صلاحياته لتحقيق المصلحة الوطنية ليس إلا، مبينا أنه قد آن الأوان لإجراء إصلاحات سياسية دستورية لاستكمال مقومات العملية الديموقراطية وصولا إلى تحقيق التنمية من خلال إلغاء ازدواجية نظامنا الديموقراطي بين الرئاسي والبرلماني تحت جناح الدستور ودون المساس بالثوابت الوطنية والمكتسبات الشعبية.